

التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 على الأنظمة المالية العربية وسبل مواجهتها

The economic repercussions of the COVID-19 pandemic on Arab financial systems and ways to confront them

جابر سطحي¹، زغبيد نسيم لطفي² *

¹ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، الجزائر ، sotehi.djaber@univ-emir.dz

² المدرسة العليا للمحاسبة والمالية ، الجزائر ، nassimlotfizghbid@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023 /12/31

تاريخ الاستلام: 2022 /05/08

ملخص:

يركز هذا البحث على جانبين رئيسيين هما علاقة جائحة كورونا بالأنظمة المالية العربية والإجراءات اللازمة لمواجهة التداعيات التي تفرضها جائحة كوفيد وأصبحت مراقبة واحتواء وتخفيف تأثير فيروس كورونا أولوية قصوى. يمكن أن تساعد التدابير الحاسمة التي تتخذها السلطات الصحية والبنوك المركزية والجهات التنظيمية في الوقت المناسب في احتواء تفشي الفيروس وتعويض الأثر الاقتصادي. ويتعين على البنوك المركزية أن تدعم الطلب والثقة من خلال منع تشديد الأوضاع المالية، وخفض تكاليف الاقتراض بالنسبة للأسر والشركات، وضمان توافر السيولة الوطنية. ويجب على الأسواق وسياسات المالية العامة أن تقدم بشكل استباقي دعما قويا للأفراد والشركات الأكثر تضررا، بما في ذلك القطاع غير الرسمي الذي يصعب تمويله. وكما خلصت الدراسة، فإن استجابة الجهات التنظيمية يجب أن تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي وسلامة النظام المصرفي، مع الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي. وهناك مجموعة من التدابير الأخرى للتعامل مع الركود، بما في ذلك مجموعة من التدابير للتعامل مع التأثير الفوري ومجموعة من التدابير لتحفيز الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الأنظمة المالية العربية، الإجراءات، الاستقرار المالي، التداعيات.

ترميز JEL : I18, C60, E20, H11

Abstract:

This research focuses on two main aspects: the relationship of the Corona pandemic to Arab financial systems and the necessary measures to confront the repercussions imposed by the COVID-19 pandemic. Monitoring, containing, and mitigating the impact of the Coronavirus has become a top priority. Decisive measures taken by health authorities, central banks, and regulators can promptly help contain the outbreak of the virus and offset the economic impact. Central banks must support demand and confidence by preventing a tightening of financial conditions, reducing borrowing costs for households and businesses, and ensuring the availability of national liquidity. Markets and fiscal policies must proactively support the most affected individuals and companies, including the hard-to-finance informal sector. As the study concluded, the regulatory response should aim to maintain financial stability and the integrity of the banking system while maintaining the continuity of economic activity. There are a range of other measures to deal with the recession, including a range of measures to deal with the immediate impact and a range of measures to stimulate the economy.

Keywords : Corona pandemic, Arab financial systems, actions, financial stability, repercussions.

JEL Classification Codes: I18, C60, E20, H11.

1. مقدمة:

يمر الاقتصاد العالمي من حين لآخر بأزمات مختلفة يمتد تأثيرها ليمس معظم اقتصاديات دول العالم، وينتج عن هذه الأزمات تعرض اقتصاديات الدول لفترات من الركود والانكماش، والتي تتسم بتراجع الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة وزيادة عمليات الاقتراض وبالتالي زيادة المديونية، ونتيجة للتوترات والحروب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فقد توقع الخبراء حدوث أزمة اقتصادية عالمية سنة 2019 يصاحبها ركود وانكماش اقتصادي يمس مختلف دول العالم، لكن ما حدث في نهاية السنة المذكورة كان بعيدا عن هذه التوقعات، حيث ظهر فيروس في مدينة أوهان الصينية أطلق عليه فيروس كورونا انتشر عبر مختلف دول العالم محدثا أزمة صحية، مما جعل منظمة الصحة العالمية تعتبره وباء عالمي بسبب انتشاره الواسع في وقت قصير.

وللحد من انتشار الفيروس اتجهت معظم الدول لغلق الحدود وفرض إجراءات الحجر الصحي على الأفراد وتخصيص مبالغ مالية ضخمة لتمويل الخدمات الصحية، ونتيجة لهذه التطورات مر الاقتصاد العالمي بداية من سنة 2020 بأزمة اقتصادية تفوق أزمة الكساد الكبير التي حدثت في نهاية العشرينات من القرن الماضي، حيث تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية بإجراءات الغلق لاسيما قطاع السياحة والطيران وغيرها، كما انخفض الطلب العالمي على بعض السلع ما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره ليصل سعر البرميل إلى ما دون 40 دولار، ونتيجة للتوقف الجزئي أو الكلي لبعض القطاعات من جهة وانخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي من جهة ثانية زادت عمليات تسريح الموظفين وارتفعت معدلات البطالة.

وعلى الصعيد الاجتماعي فقد تأثر نمط الحياة لدى معظم الأفراد في كل الدول، حيث فرضت هذه الأخيرة على مواطنيها الالتزام بإجراءات الحجر المنزلي لاحتواء انتشار الفيروس، وعاش أغلب الناس في حالة من الرعب والخوف من فقدان أرواحهم، كما فقد الكثير من الناس وظائفهم والبعض الآخر انخفضت أجورهم، ما شكل عبئا إضافيا على حكومات الدول لتقديم المنح والمساعدات للتخفيف من التداعيات الاجتماعية للجائحة.

أما بالنسبة للاقتصاديات العربية التي يعتمد بعضها على الصادرات النفطية، والبعض الآخر على إيرادات السياحة والصناعة وتحويلات العاملين وغيرها، فلا شك أنها تأثرت بتداعيات الجائحة، خاصة فيما يخص أنظمتها المالية، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة للوقوف على هذه التداعيات والسياسات الواجب على الدول العربية اتخاذها لتخفيف الأضرار الناتجة عن هذه الجائحة.

إشكالية البحث:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية في التساؤل الرئيس التالي: ما هو الأثر الاقتصادي السلبي الذي قد ينتج عن تفشي فيروس كورونا 19 المستجد على الأنظمة المالية العربية؟ وما هي الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء هذه الجائحة؟

فرضيات البحث:

تقوم الدراسة على فرضية مؤداها " تؤثر جائحة كورونا تأثيرا سلبيا على القطاعات الاقتصادية والمالية العربية".

وينبثق من هذه الفرضية الأسئلة التالية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها وهي:

- كيف تؤثر جائحة كورونا على الاقتصاد العربي؟
- ما هي تداعيات أزمة كورونا على الأنظمة المالية العربية ؟
- ما هي الآليات والسياسات التي اتخذتها حكومات الدول لمواجهة تداعيات أزمة كورونا؟

أهداف البحث

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحليل الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والعربي؛
- تحديد القطاعات الأكثر تأثرا بتداعيات الجائحة؛
- الوقوف على واقع القطاع المالي في الدول العربية أثناء الجائحة؛
- اقتراح مجموعة من السياسات الواجب على الدول العربية اتخاذها للتخفيف من آثار الأزمة.

منهج البحث

المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة معينة وكشف أبعادها وتحليل أثارها وإيجاد الحلول والإجراءات الأكثر ملائمة.

1- عموميات حول جائحة كوفيد 19

1.1. مفهوم فيروس كوفيد 19 : هو أحد فصائل الفيروسات التي تسبب حالة عدوى للإنسان مصدره مدينة أوهان الصينية، ينتقل من شخص إلى شخص آخر من خلال الرذاذ أو السعال عن طريق الأنف أو الفم وينتقل مباشرة للجهاز التنفسي للإنسان، حيث يعمل على تعطيل وظيفة الرئتين، ويمكن الوقاية منه من خلال التباعد الجسدي وتغطية الأنف والفم واليدين والعزل من خلال الحجر الصحي بإبقاء الناس في منازلهم كإجراءات وقائية (كلوي، 2020).

الوباء: هو مرض معدي يظهر في منطقة معينة يكون سببه الإنسان أو الحيوان، ينتشر بسرعة إلى المناطق الجغرافية بسبب تنقل الإنسان، وينتج عنه إصابات غير متوقعة بسبب العدوى قد يستمر أيام أو أشهر، ويعتمد القضاء عليه من خلال الإجراءات الوقائية التي تتبعها الدول، أو ما تقرره منظمة الصحة العالمية باعتباره وباء عالمي (حرب، 2020).

يعتبر فيروس كورونا من الأشكال الجديدة للفيروسات التاجية، وهو سريع الانتشار تصعب السيطرة عليه والحد من انتشاره عبر الحدود والقارات، وقد ترددت منظمة الصحة العالمية في تصنيفه حتى 11 مارس 2020 أين اعتبرته جائحة وأقرت بأنه " الانتشار العالمي للوباء الجديد" (غيث طلال، ص4). وكلمة كوفيد 19 هي اختصار Corona Virus Disease ، والرقم 19 يعني سنة 2019 وهي السنة التي ظهر فيها الفيروس لأول مرة في مدينة أوهان في الصين.

هناك العديد من الآراء حول أصل فيروس كورونا، فالرأي الأول يشير إلى أن أقرب فيروس هو الفيروس المرتبط بطائر الخفاش، والذي يشارك فيه الفيروس تجانسا بنسبة 96%، أما الرأي الثاني فيشير إلى تصنيع الفيروس في المختبر من خلال المعالجة الجينية، لكن الرأي الغالب هو احتمال ارتباط الفيروس بطائر الخفاش (حمائية، 2022، ص 180).

1-2 فيروس كورونا في دول العالم:

مع تفشي وباء كورونا وانتشاره في مختلف دول العالم، سارعت هذه الأخيرة إلى إغلاق حدودها والقيام بإجراءات الإبعاد الاجتماعي الصارمة، في محاولة منها للحد من انتشار الفيروس (Niall, 2020).

والشكل التالي يبين حالة الإغلاق الحدودي التي تمت نتيجة تفشي الوباء:

الشكل رقم (01): حالة الإغلاق الحدودي



Source: <https://cdn.statcdn.com/Infographic/images/normal/21326.jpeg>, 2020

2. الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد 19:

1.2 الإنتاج والنمو:

نظرا لتفشي وباء كورونا وقيام معظم دول العالم بغلق حدودها تأثر الإنتاج والنمو من جانبين هما:

- تذبذب توريد السلع والخدمات بين الدول على المستويين الوطني والدولي؛
 - قلة الطلب على السلع والخدمات الناتج عن فقدان الكثير من الأفراد لوظائفهم وبالتالي دخولهم.
- ونتيجة لذلك فقد انخفضت القدرة الانتاجية للشركات وبالتالي استثماراتها، ما جعلها تستغني على عدد كبير من عمالها، وهو ما عرضها لتكبد الكثير من الخسائر وفي النهاية عدم قدرتها على السداد.
- وحسب تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن انخفاض مستوى الانتاج سوف يتراوح بين الخمس إلى الربع، أما انفاق المستهلكين فينتوقع أن ينخفض بنحو الثلث.

أما بالنسبة لمعدل النمو العالمي فقد انخفض من 8.2 % سنة 2019 إلى 3.3 % سنة 2020 نتيجة انتشار الجائحة، حيث فقدت الدول المتقدمة 6.3 نقطة مئوية، بينما فقدت الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة

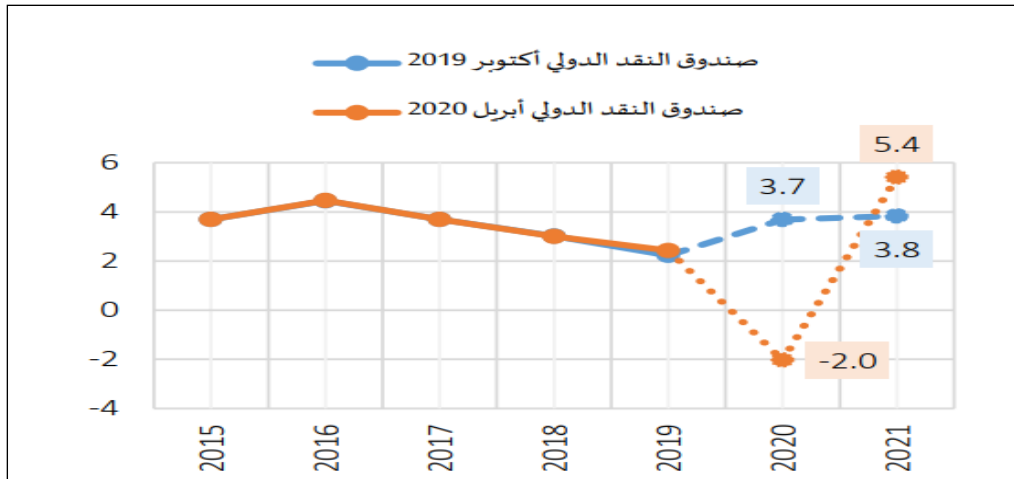
8.5 نقطة مئوية في معدل نموها سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 02).

فيما يخص الدول العربية فقد تأثر أداؤها الاقتصادي ومعدل نموها نتيجة تفشي الجائحة من عدة نواحي أهمها:

- انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره أثر بشكل سلبي على الدول العربية المصدرة للنفط؛
- تأثر القطاع السياحي للعديد من الدول العربية نتيجة فرض القيود على السفر؛
- تأثر الكثير من القطاعات الأخرى كالتجارة والأعمال والمطاعم وغيرها بإجراءات الإغلاق داخل الدول.

وحسب بيانات صندوق النقد الدولي المبينة في الشكل أدناه، فإن المنطقة العربية سوف تسجل معدل نمو متوقع قبل الجائحة قدره 3.7% لعام 2020، ولكن نتيجة لتفشي الجائحة يتوقع أن تسجل المنطقة انكماشاً في معدل نموها يقدر بنسبة 2% في عام 2020.

الشكل رقم (02) : التغير في توقعات النمو في اقتصاديات الدول العربية 2019-2020
الوحدة (%)



المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص 4.

2.2. التحويلات العالمية:

نظراً لتداعيات جائحة كورونا على اقتصاديات الدول، يتوقع البنك الدولي انخفاض كبير في التحويلات الدولية بنسبة تقدر بنحو 20% سنة 2020، وسبب ذلك تقليل توظيف العمالة الأجنبية في الدول المستضيفة وانخفاض الأجور، فالعمالة الأجنبية تكون دائماً عرضة لعمليات التسريح وتخفيض الأجور في حالة تعرض البلدان المستضيفة لأزمات اقتصادية.

3.2. العمالة:

أدت عمليات الإغلاق التي تبنتها الدول كإجراء لاحتواء الوباء إلى فقدان حوالي 114 مليون وظيفة عام 2020 على المستوى العالمي، مما جعل معدل البطالة يرتفع من 4.8 % عام 2019 إلى 6.6 % عام 2020،

أما بالنسبة للذين لم يفقدوا عملهم فقد تم تخفيض ساعات عملهم لينخفض بذلك دخل العمل العالمي بنسبة 8.3 % باستبعاد تدابير الدعم (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 11)، وهو ما جعل سوق العمل يمر بأسوأ أزمة منذ أزمة الكساد الكبير.

لكن ومع بداية التعافي من الجائحة سنة 2021 فقد انخفض معدل البطالة العالمي ليسجل نسبة 5.6 % . أما بالنسبة للدول العربية فقد سجلت أعلى معدل بطالة قدره 12.7 % من إجمالي القوة العاملة، ما يعادل 17.3 مليون عاطل عن العمل، كانت فئة العمال ذوي المهارات المحدودة والنساء من أكثر الفئات تضررا (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 24-25)، وبالرغم من تعافي الأداء الاقتصادي للدول، إلا أن عدد العاطلين على العمل في المنطقة مازال مرتفعاً.

4.2. التجارة الدولية:

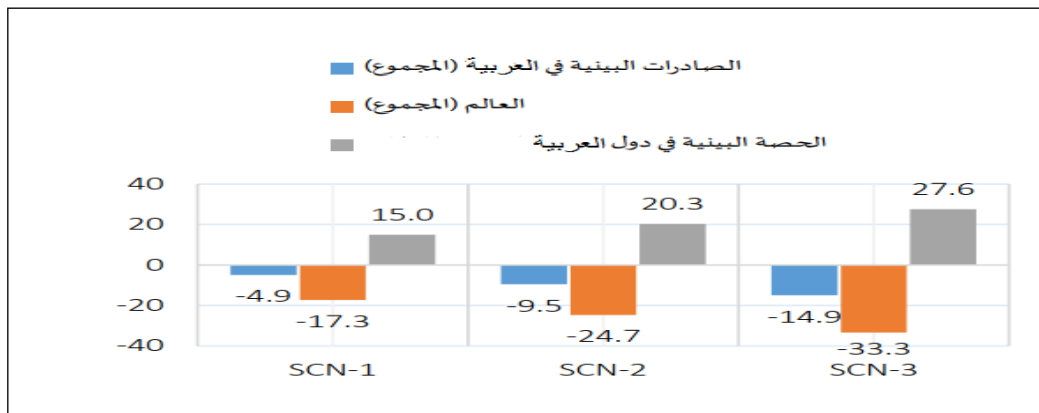
أدى انتشار وباء كورونا إلى اضطرابات غير مسبوقة في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، فبقيا الدول بالغلق الكلي أو الجزئي وفرض إجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي انخفض الاستهلاك والانتاج في جميع أنحاء العالم، وتأثرت تدفقات السلع والخدمات وحركة رأس المال بين الدول.

وقد سجلت التجارة الدولية انكماشاً بنحو 8.5 % عام 2020 مقابل نمو قدره 0.9 % عام 2019، وانكمشت صادرات الدول المتقدمة بنسبة 9.5 % مقابل نموها بنسبة 1.3 % عام 2019، كما تراجعت وارداتها بنسبة 9.1 % عام 2020 مقابل 1.7 % عام 2019، أما بالنسبة لصادرات الدول النامية والاقتصادات الناشئة فقد انكمشت بنحو 5.7 % عام 2020 مقابل نموها بنسبة 0.5 % عام 2019، وتراجعت وارداتها بنحو 8.6 % عام 2020 مقابل انكماش محدود سنة 2019 بلغ 1 % (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، ص 13).

أما بالنسبة للبلدان العربية وحسب السيناريو الأول المبين في الشكل 03، فإن الصادرات ستتناقص بنسبة 4.9 % بينها وبنسبة 17 % للعالم الخارجي، بينما تزيد التجارة البينية بين الدول العربية لتصل إلى 15 %.

الشكل رقم (03) : التغيرات المحتملة في تدفقات الصادرات بين الدول العربية

الوحدة (%)

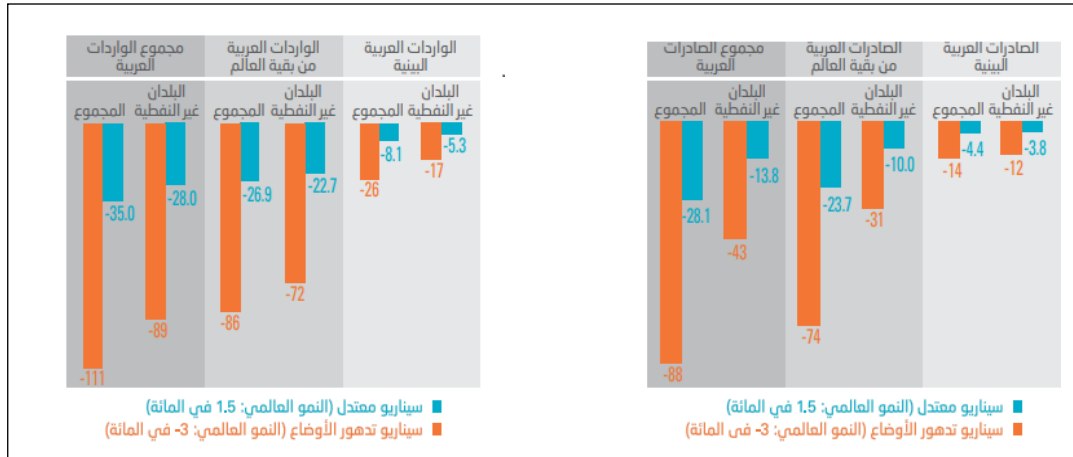


المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، 2020، ص 11.

واعتماداً على تقاقم الوضع كما يبينه الشكل رقم 04 أدناه:

الشكل رقم (04) : آثار كوفيد-19: تراجع الواردات و تراجع الصادرات

الوحدة (مليار دولار)



المصدر: الإسكوا ، 2020 ، ص 2.

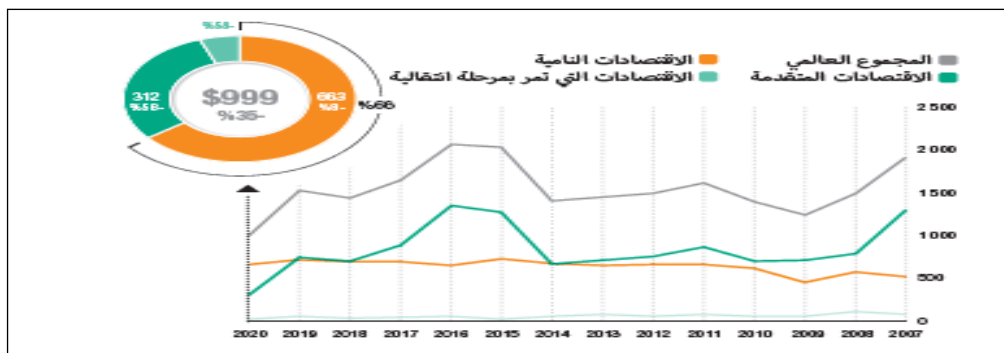
فمن المتوقع أن ينخفض إجمالي صادرات المنطقة العربية بمقدار 88 مليار دولار بسبب تداعيات الجائحة، حيث يكون الجزء الأكبر (74 مليار دولار) بسبب انخفاض الصادرات من المنطقة إلى بقية دول العالم، كما تنخفض الصادرات البينية العربية بنحو 14 مليار دولار، ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض المتواضع في النمو الاقتصادي العالمي إلى خسارة ما لا يقل عن 28 مليار دولار من الصادرات. أما بالنسبة لواردات المنطقة، فالتوقع أن تنخفض بمقدار 111 مليار دولار منها 89 مليار دولار واردات غير نفطية، وذلك نتيجة للآثار السلبية الكبيرة لجائحة كوفيد-19 على الاستهلاك والتصدير، ومن جهة أخرى فإن الانخفاض المعتدل في النمو العالمي سوف يؤدي إلى خسائر بقيمة 35 مليار دولار في الواردات (الإسكوا ، 2020 ، ص 2).

5.2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أدت إجراءات الغلق التي تبنتها الدول للتصدي لانتشار الجائحة إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد، ومن خلال الشكل رقم 05 المبين أدناه:

الشكل رقم (05) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عبر العالم 2007-2020

الوحدة (مليار دولار ، %)



المصدر: الأونكتاد، 2021، تقرير الاستثمار العالمي، ص 2.

نلاحظ انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.5 تريليون دولار سنة 2019 إلى تريليون دولار سنة 2020 مسجلاً معدل انخفاض قدره 35 %، والملاحظ أيضاً أن هذا الانخفاض كان أشد بالنسبة للدول المتقدمة، أما الدول النامية فكان الانخفاض بنسبة معتدلة.

وبالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فقد تأثرت مبيعاتها وأرباحها بسبب اضطرابات في سلاسل التوريد وانخفاض الطلب العالمي على السلع والخدمات، خاصة الشركات العاملة في قطاع الطاقة والطيران.

أما فيما يخص الدول العربية فقد سجلت انخفاض طفيف قدره 1.9 مليار دولار، حيث انخفضت التدفقات الواردة من 39.9 عام 2019 إلى 28 مليار دولار عام 2020، واستأثرت هذه الدول على نسبة 4% و 5.9% من الإجمالي العالمي وإجمالي التدفقات الواردة للدول النامية على التوالي (الأونكتاد، 2021).

3. الآثار المالية لجائحة كوفيد 19 في الدول العربية:

1.3. خسائر في أسواق الأسهم العربية:

إن انخفاض الطلب على النفط من جهة وانخفاض أسعاره من جهة ثانية نتيجة تداعيات الوباء، جعل أسواق الأسهم العربية تخسر ما نسبته 23% في المتوسط خلال الثلاثي الأول من سنة 2020، وقد أثرت هذه الخسائر سلباً على أداء أسواق المال في البلدان العربية، حيث تراجع الأداء إلى ما دون المستوى المسجل خلال الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وقد سجلت أكبر الخسائر في الدول المصدرة للنفط خاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي انخفضت قيم أسعار أسهمها في أكبر المصارف.

أما بالنسبة لباقي البلدان العربية كتونس ومصر والمغرب، فقد أدى انخفاض تدفقات الاستثمار والسياحة والتحويلات المالية وتذبذب الأنشطة الاقتصادية الناتج عن الوباء وعمليات الغلق إلى صدمة لا تقل شدة في أسواق الأوراق المالية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى انخفاض في نمو الودائع في جميع الدول العربية، خاصة تلك الأكثر انكشافاً مثل الجزائر والعراق، حيث ستعاني من صدمة أكبر نتيجة غياب صناديق الثروة السيادية والاعتماد الكبير على عائدات النفط للحصول على السيولة وضعف الاحتياطات النقدية.

2.3. تقلص الائتمان:

مع ارتفاع علاوة المخاطر يُتوقع أن يتقلص حجم الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي ليتراوح معدل نمو الائتمان بين 9% و 4%، أي انخفاض بقيمة 14.5 مليار دولار و 6.5 مليار دولار على التوالي عند استقرار أسعار النفط بين 35 و 45 دولاراً للبرميل الواحد سنة 2020، كما يُتوقع أن تتراوح علاوة المخاطر بين نسبتي 4.8% و 5.7% إذا سجلت أسعار النفط نفس المستوى.

3.3. شح السيولة في القطاع المصرفي ومخاطر ائتمانية أعلى:

ستواجه البلدان غير النفطية مثل تونس ومصر والمغرب صعوبات في تأمين التمويل في القطاع المصرفي، وسيكون لديها مخاطر ائتمانية أعلى بكثير مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، ومن المتوقع أن تظل مخاطر الائتمان دون تغيير عند مستوى 11 في المائة، بسبب زيادة مستويات الديون وتدهور الاستقرار الاقتصادي المتوقع للفترة 2020-2021.

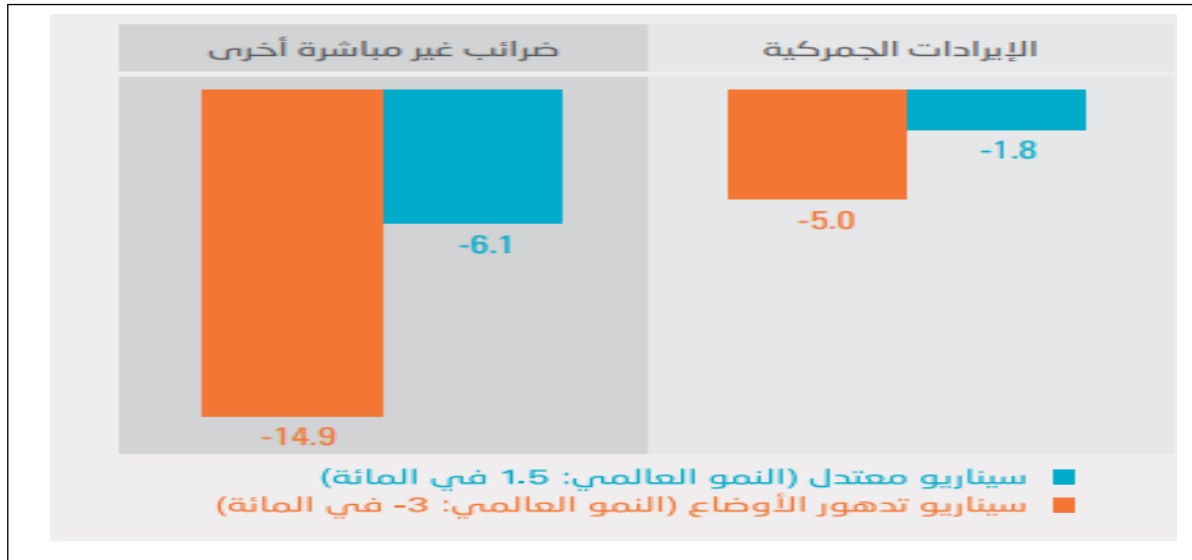
4.3. ارتفاع معدلات التعثر في السداد

من المتوقع أن ترتفع معدلات التخلف عن السداد المتوقعة في المتوسط من 5 % في عام 2019 إلى 10% عام 2020 وستتضاعف أكثر من الضعف، ومن المرجح أن تشهد أرباح المصارف انخفاضا في ضوء توقعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، وقد أدى النمو في مخاطر الائتمان إلى الزيادة في التكاليف، مما ساهم في ارتفاع أسعار الفائدة والمخاطر في دول مجلس التعاون الخليجي (الإسكوا واتحاد المصارف العربية، 2020 ، ص 3).

5.3. تراجع الإيرادات ضريبية

نتيجة لانتشار وباء كورونا وانخفاض الطلب على السلع يتوقع تسجيل خسارة في الإيرادات الضريبية بقيمة 20 مليار دولار، فانخفاض الإيرادات الجمركية الناتج عن انخفاض الواردات سيؤدي إلى فقدان 5 مليار دولار سنة 2020 من الإيرادات الجمركية، وسيكون التأثير أكبر على الدول التي تعتمد على الإيرادات الجمركية كمصدر هام للإيرادات، من جهة أخرى وفي الدول الغنية غير النفطية فالتوقع أن تسجل الخسائر في الضرائب على الاستهلاك والقيمة المضافة ما قيمته 15 مليار دولار، وهو ما ينعكس سلبا على الإيرادات الحكومية لهذه الدول. (الإسكوا ، 2020 ، ص2).

الشكل رقم (06) : الخسائر في الإيرادات الجمركية



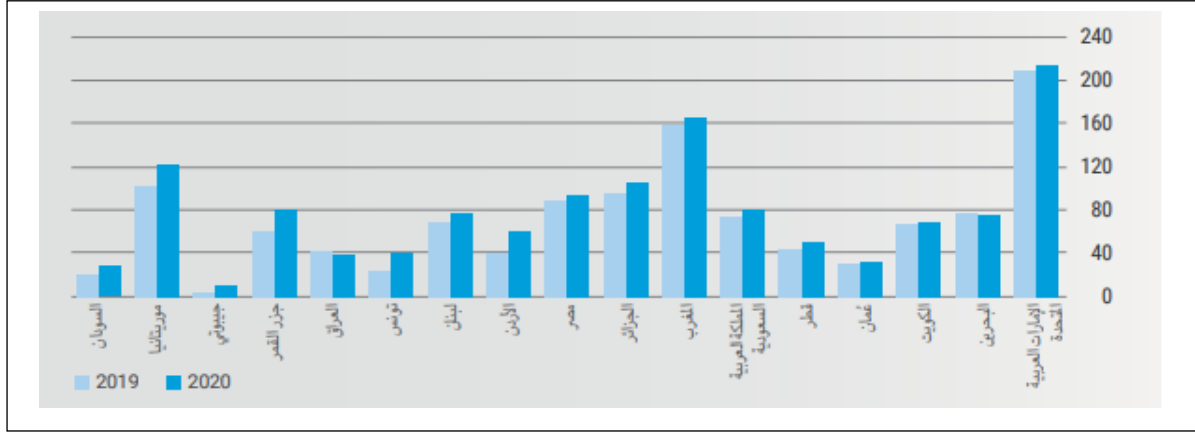
المصدر: الإسكوا ، 2020 ، ص 3 .

6.3. ارتفاع الدين العام

فرضت التداعيات المرتبطة بالجائحة انعكاسات كبيرة على الأوضاع المالية في البلدان العربية، ففي ظل اتخاذ الحكومات العربية للعديد من الإجراءات للتخفيف من الآثار الاقتصادية لانتشار الفيروس والتزامها بتبني حزم تحفيزية ضخمة لتنشيط الطلب الكلي سجل الانفاق العام زيادات كبيرة في هذه البلدان، في المقابل انخفضت المداخيل المحصلة من الإيرادات النفطية وغير النفطية والجمركية، وهو ما نتج عنه ارتفاع العجز المالي في هذه الدول ليسجل أكثر من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020، بينما لم يتعدى نسبة

2.9 % سنة 2018 ، وعليه فالمتوقع أن تتجه العديد من الدول العربية للاستدانة الداخلية والخارجية لتغطية العجز والوفاء بمتطلبات تمويل حزم التحفيز المالي الضخمة التي تم اقرارها، وهو ما سيثقلها بالديون، وهناك بعض الدول المتوسطة الدخل كلبنان والسودان، فقد سجلت بهما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبتي 151 % و 212 % على التوالي، وهي مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها (Matt Knoedler, Lilly Broadcasting, 2020,P6)

الشكل رقم (07) : مجموع الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية 2020



source: international labour organization, 2020, P8

4. السياسات الواجب على الدول العربية اتخاذها لمواجهة الأزمة

1.4. زيادة الإيرادات وتنويعها لتوسيع الحيز المالي وإدامته

يمكن خلق موارد مالية من خلال زيادة الإيرادات وتنويعها، ويكون ذلك باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات تشمل فرض ضرائب على الثروة والأرباح والضرائب التصاعدية على الدخل ، والتي يمكن من خلالها توزيع العبء الضريبي بين ذوي الدخل المرتفع والمنخفضة على نحو أفضل، كل هذه الإجراءات تمكن الدول العربية من مواجهة تقلبات أسعار النفط من جهة، وتوفير الحماية والعدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع من جهة أخرى.

2.4. تصميم سياسات مالية تساهم في التنويع الاقتصادي وتخلق فرص العمل

يجب على الدول العربية أن تتبنى سياسة مالية تكون مشجعة للأنشطة الاقتصادية التي تساهم في التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية لقطاع المحروقات واستحداث مناصب عمل جديدة تساهم في التقليل من البطالة، وإيجاد بيئة مواتية لزيادة تنافسية القطاع الخاص وإنتاجيته.

3.4. تقديم الحماية والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثراً كبيراً نتيجة التدابير الاحتوائية التي تبنتها الدول العربية خلال الجائحة، ويتضح ذلك في تذبذب تدفق المدخلات والمواد الأساسية المستخدمة في الانتاج والخسائر المسجلة في الإيرادات، وباعتبار أن هذه المؤسسات تُشغل الكثير من اليد العاملة وتستأثر على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، يجب على الدول العربية القيام بالعديد من الإجراءات العاجلة لمساعدة هذه المؤسسات على

استمرارها، وأهم هذه الإجراءات تخفيض الضرائب والرسوم وتأجيل مواعيد تسديدها، وتسهيل حصولها على قروض ميسرة مع تأخير فترات التسديد، وتقديم الإعانات لها حتى تجاوز هذه الأزمة بأقل الأضرار، ومن شأن هذه التدابير أن تحافظ على مناصب العمل وتقلص من تداعيات الجائحة على سوق العمل.

4.4. تنفيذ سياسات نقدية استباقية وفعالة

تبنت البلدان العربية العديد من الإجراءات التي تخص السياسة النقدية للتخفيف من تداعيات الوباء على اقتصادها، تمثل أهمها في ضخ السيولة في القطاع المصرفي، لكن ونظرا للسلبات التي يمكن أن تنعكس عن هذه الإجراءات يجب على الدول أن تضع سياسات نقدية استباقية وتسهر على تنفيذها وقياس مدى فعاليتها من حين لآخر حتى تتحقق النتائج المراد الوصول إليها، فضخ الأموال في الاقتصاد مثلا من خلال تخفيض أسعار الفائدة يمكن أن يحفز الأنشطة الاقتصادية، لكن من جهة أخرى يمكن أن يرفع معدل التضخم وينعكس سلبا على أسعار الصرف.

5.4. الاستثمار في نظم الدفع غير النقدي

مع التطور التكنولوجي الذي تشهده الساحة العالمية في الآونة الأخيرة وظهور الانترنت، زاد التعامل بالدفع غير النقدي بين الناس، وأصبح هؤلاء في غنى عن التعامل بالأوراق النقدية، حيث أصبح الأفراد من بيوتهم وهواتفهم النقالة يسددون فواتيرهم ويشتررون ما يحتاجونه دون عناء التنقل والتقارب الجسدي، وقد انتشرت هذه التعاملات بشكل واسع في الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول العربية ولإنجاح أنظمة الدفع الإلكتروني يجب عليها توفير نظم برمجيات صيرفة موثوقة وبنية تحتية سليمة فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وربط المدن والقرى بشبكة انترنت قوية، ومن جهة أخرى القيام بحملات توعوية وترويجية لتشجيع الأفراد على التعامل بهذا النظام.

6.4. التخفيف من الحواجز الجمركية وغير الجمركية

لتعزيز العلاقات التجارية البينية في الاقتصاديات العربية وللتخفيف من حدة الأثر على هذه العلاقات، يمكن اعتماد مجموعة من التدابير بصفة مؤقتة مثل تخفيض تكاليف الحواجز الجمركية وغير الجمركية أو تعليق العمل بها لفترة محددة على الأقل، ومن شأن هذه التدابير المؤقتة المعتمدة خلال فترة نقشي الوباء أن تلعب دورا مهما في تغيير طبيعة العلاقات التجارية القائمة بين بلدان المنظمة في الاتجاه الإيجابي، وفي هذا الصدد يمكن تنظيم اجتماع استثنائي عاجل على مستوى الاقتصاديات العربية للإحاطة بمختلف السبل الممكنة لوضع خطة مشتركة تساهم في تعزيز العلاقات التجارية بين بلدان المنظمة.

(Wilson, 2020, p12-19).

7.4. التمويل الاجتماعي الإسلامي

يمكن اعتبار أدوات التمويل الإسلامي مصدر من مصادر التمويل المبتكرة وأداة تمويل مكمل لأدوات التمويل التقليدية، فمن خلال أدوات التمويل الإسلامي المتمثلة في الوقف والزكاة و القروض الحسنة والتأمين التكافلي وغيرها يمكن تمويل الرعاية الصحية للفئات الهشة من المجتمع وتمويل برامج الانتعاش وتقديم إعانات

مالية للفقراء وغيرها، وذلك خلال فترة الوباء أو بعدها، وبالتالي يمكن أن تساهم هذه المصادر في توفير التمويل اللازم للتخفيف من تداعيات الوباء على المستوى الوطني.

8.4. التسهيلات الاقراضية المدعومة بموارد صندوق النقد العربي

لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا قدم صندوق النقد العربي قروض لعدد من الدول الأعضاء، وجهت تلك القروض أساساً لسد العجز المسجل في موازين المدفوعات، فمع إجراءات الغلق التي تبنتها معظم الدول انخفضت عائدات السياحة والصادرات وتحويلات العاملين وتأثر العديد من القطاعات بالجائحة، وهو ما انعكس سلباً على موازين مدفوعاتها، كما وجهت القروض لدعم برامج الحكومة المتمثلة في الدعم الاجتماعي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك دعمت قروض الصندوق برامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي من خلال تعزيز التقنيات المالية والابتكار ووسائل الدفع الإلكتروني التي ظهرت الحاجة إليها بشكل أكبر بالتزامن مع ظهور جائحة كورونا.

كما يدرس الصندوق في الوقت الحالي طلبات من عدد من الدول الأعضاء للاستفادة من موارده المالية، ويعمل على استكمال الإجراءات في هذا الشأن بما يكفل توفير الدعم وبما يمكن الدول الأعضاء من استيفاء احتياجات التمويل وتعزيز مواقفها المالية لمواجهة التحديات المختلفة، يقدم الصندوق قروضاً في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في مالية الحكومة بما يشمل إصلاحات الدين العام، و يُشترط لتقديم القروض قيام الدولة العضو بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي في مالية الحكومة وتحقيقها لقدر مناسب من الاستقرار الاقتصادي الكلي، يُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه وتقديم المشورة والدعم الفني لصناع القرارات على صعيد المالية العامة، ويتم ذلك من خلال البعثات الفنية التي يقدمها بناء على طلبات الدول.

9.4 تطوير أسواق السندات بالعملة المحلية

إن تطوير أسواق السندات بالعملة المحلية في الدول العربية يمكن من تفعيل وتعزيز وظائف أسواق أدوات الدين للقطاع العام والخاص في الدول العربية ورفع مستويات كفاءتها، تقوم هذه المبادرة على أساس التعاون القائم ما بين صندوق النقد العربي وعدد من المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة للقيام ببعثات ميدانية لتقييم أوضاع أسواق إصدارات الدين بالعملة المحلية في البلدان الأعضاء، بما يتيح للخبراء المشاركين في هذه البعثات تقديم توصيات من شأنها تطوير وتعزيز سيولة أسواق السندات وتقليل تكلفة التمويل للقطاعين العام والخاص، مع الحد من المخاطر المرتبطة بتلك الإصدارات وتحديد أوجه التطوير اللازمة على صعيد الإطار التشريعي أو التنظيمي أو المؤسسي لتفعيل دور أسواق إصدارات الدين بالعملة المحلية في تمويل النشاط الاقتصادي، وقد تم في إطار هذه المبادرة توفير الدعم لتطوير أسواق الدين بالعملة المحلية في عشرة دول عربية.

10.4. تشجيع التمويل طويل الأجل

توفير ودعم مصادر التمويل طويل الأجل اللازم لتعزيز مستويات الأداء الاقتصادي في الاقتصاديات العربية، وبالتالي تنويع قاعدة المستثمرين لتشتمل على المؤسسات الاستثمارية طويلة الأجل بطبيعتها مثل صناديق التأمين والمعاشات، وهو ما يساعد على توفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية ومن ثم تخفيف الضغوطات على الموازنات العامة (الإسكوا واتحاد المصارف العربية، 2020 ، ص 4).

5. خاتمة

تسببت جائحة كوفيد-19 في انخفاض تاريخي في الطلب على النفط وسعره، مما دفع الأنظمة المالية في بعض الدول العربية إلى حافة الانهيار. وتشهد المنطقة العربية حالياً تراجعاً غير مسبوق في الطلب على الأسهم، وزيادة في علاوات المخاطر بسبب الضائقة المالية، وانخفاض المرونة في القطاع المصرفي. وهذا يتطلب من الحكومات والبنوك المركزية العربية اتخاذ إجراءات فورية للحفاظ على سيولة القطاع المالي وتعزيز الائتمان اللازم بأي ثمن خلال فترة الإنقاذ، تليها تدابير مالية إضافية خلال فترة التعافي حتى نتمكن من البقاء لأطول فترة ممكنة بخسائر أقل. بل يمكننا حتى اغتنام الفرص التي تتيحها لنا هذه المرحلة الصعبة من خلال:

- تشجيع صناديق الثروة السيادية العربية على المشاركة في تعزيز التعافي الاقتصادي الإقليمي من خلال تحويل جزء من الاستثمارات العالمية لهذه الصناديق إلى استثمارات عربية قد يخفف من تأثير الوباء ويحد من البطالة الحادة في المنطقة العربية، مع الحد أيضاً من تعرض هذه الصناديق لتقلبات الأسواق المالية الدولية.

- إنشاء خطوط تبادل الطارئة بين الدول العربية الفقيرة بالاحتياطيات والدول الغنية بالاحتياطيات. ومن شأن ذلك أن يوفر السيولة اللازمة لدعم ميزان مدفوعات الدول العربية المتعطشة للاحتياطيات وتعزيز قدرة البنوك المركزية في هذه الدول على مساعدة أنظمتها المالية الهشة والحفاظ على احتياطياتها المطلوبة. ومن شأنه أيضاً أن يضمن بقاء الاقتصادات المعتمدة على الدولار قادرة على البقاء خلال أوقات الطوارئ.

- دعم العملات الأجنبية ضروري في البلدان حيث التدخلات في النظام النقدي محدودة، لا سيما في البلدان ذات نظم ازدواج العملات، ومن الضروري تقديم دعم إقليمي ودولي للبلدان ذات الحيز المالي والنقدي المحدود، والبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، وأقل البلدان نمواً، للحفاظ على استقرار العملة وخفض خطر تعثر القطاع المالي في سداد الاقتراض الأجنبي، لا سيما أن إجمالي الاقتراض الأجنبي المستحق في المنطقة العربية لعام 2020 يبلغ 35 مليار دولار.

- ويتعين على البنك المركزي العربي أن يستمر في توفير السيولة الكافية للنظام المالي بأي ثمن خلال فترة الإنقاذ والتعافي. ومن شأن هذا الإجراء أن يسمح للبنوك بالبقاء قادرة على سداد ديونها، وتوفير الائتمان للشركات، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتجنب القروض الكبيرة. حالات الإفلاس على نطاق واسع. إن انعدام اليقين لفترة طويلة المرتبط بجائحة كوفيد-19 يستلزم انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل في البلدان التي تتمتع بأنظمة أسعار صرف مرنة. وبنفس القدر من الأهمية، فإن السيولة الإضافية التي توفرها البنوك المركزية تفوق بكثير عمليات السحب الائتماني الضخمة التي عانت منها الشركات وكبار المستثمرين نتيجة للوباء.

- إعادة هيكلة القروض المقدمة للمؤسسات، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لمنع مخاطر التخلف عن السداد. ومن المتوقع أن تؤدي إعادة هيكلة الديون إلى تخفيف مدفوعات الائتمان وخفض معدلات التخلف عن السداد خلال فترة الإنقاذ، طالما أن المقترضين على استعداد للسداد في الوقت المحدد. ولا ينبغي أن يكون هذا مصحوباً بإعادة تقييم مخاطر القروض، لأن مثل هذه التقييمات لن تكون مفيدة إلا خلال فترة

التعافي وليس خلال فترة التخفيف، كما أن تأجيل سداد القروض من شأنه أن يخفف العبء المالي، وخاصة بالنسبة للمستثمرين المثقلين بالديون.

- بشكل عام، يجب على الحكومات العربية تقديم حوافز مستهدفة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان السيولة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تأمين ضمانات ائتمانية لاحتياجات السيولة قصيرة الأجل (قروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة صفر) فضلا عن تأجيل سداد الديون والاعتراف بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تحتاج أيضا إلى تدفق نقدي لتغطية النفقات قصيرة الأجل في المقابل. للمدفوعات المؤجلة. ويتطلب ذلك من البنوك تقديم إعانات مؤقتة لتسهيل تدفق الأموال والمساعدات للأسر والشركات حتى يتم رفع حالة الطوارئ.

- 1- كلوي ، بيرغ ، (2020) ، فيروس كورونا: ما هي التغيرات الإيجابية التي طرأت على كوكب الأرض بسبب الوباء؟ صحيفة عربي نيوز 1 ، ايار، الإمارات العربية .
- 2- حرب ، جهاد، (2020) ، نميمة البلد: التداعيات السياسية لفيروس "كورونا"، شبكة فلسطين الإخبارية، 17، نيسان ، فلسطين.
- 3- غيث طلال، فايز المجالي، (2021)، التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01.
- 4- حمايزية، لامية، (2022)، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لكوفيد 19 - على قطاع السياحة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02.
- 5- Niall McCarthy, (2020). COVID-19: Has The U.S. Closed The Testing Gap?
https://www.statista.com/chart/21108/covid-19-tests-performed-per-million-of-the-population/?utm_source=Statista+Global&utm_campaign=3e959e6059All_InfographTicker_daily_COM_AM_KW12_2020_Fr&utm_medium=email&utm_term=0_afecd219f5-3e959e6059-306624841 , (8. 05. 2020)
- 6- <https://cdn.statcdn.com/Infographic/images/normal/21326.jpeg>, 2020.
- 7- صندوق النقد العربي، 2021، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- 8- منظمة التعاون الإسلامي، (2020) ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء منظمة التعاون الإسلامي متاح على الرابط: <https://www.sesric.org/publications-detail-ar.php?id=504>، ص 4-13.
- 9- الإسكوا، (2020) ، آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاديات العربية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، متاح على الرابط :
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00152-ar_impact-covid-19-trade-investment.pdf, p4.
- 10- الأونكتاد، 2021، تقرير الاستثمار العالمي، الاستثمار في انتعاش مستدام.
- 11- الإسكوا واتحاد المصارف العربية ، (2020) ، آثار جائحة كوفيد-19 على النظم المالية العربية، متاح على الرابط : https://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf00189_pb8_ar_may14_mod_web.pdf
- 12- matt knoedler, lilly broadcasting, (2020), national debt soars to nearly \$25 trillion, Treasury data shows, P10-12.
- 13- Estimates from International Labour Organization, (2020) , ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work, fourth edition, P4.
- 14- Wilson, D , (2020) , Recession Great the from Lessons: Multiplier Fiscal 19-COVID, FRBSF Economic Letter , P4.